

ردّ كامل التركة

على احد الزوجين

... المعاصر يوم آصاف

دكتور في الحقوق

نوطنة

للشعب اللبناني ، فيما مضى ، عدة مذاهب في تقسيم التركات ،
منها المذهب الماروني المذكور في كتاب «المعادن السورية
الرومانية» ، ثم في كتاب «الهدى» ، وبعده في كتاب آخر
عرف «بمخطوط آ» وجاء المطران عبد الله قراعلي ووضع «مختصر الشريعة»
ونظم تقسيم التركات وفقاً للمبادئ الخفية^١ ، مع بعض التحوير في التفاصيل
فتشت الطائفة المارونية على آراء قراعلي .

ومن مئة سنة ونيف تركت الطائفة المارونية نصوص «مختصر الشريعة»
واعتنقت تقسيم المذهب الخفي بمخالفته ، وبهذا توحدت مبادئ تقسيم
التركات في لبنان الا في انتقال الاراضي الاميرية .

وانتقال الاراضي الاميرية كان له احكام خاصة طرأ عليها تغييرات كثيرة
الى ان صدر قانون الارث النظامي المؤرخ في ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٣١ ، و٢٧
شباط سنة ١٣٢٨ ، وقد اعتبر الذكر والانثى متساويين بحق الارث النظامي ،

(١) نسبة الى المذهب الخفي يؤسسه ابي حنيفة النعمان بن ثابت بن المرزبان الفسلمي ،
المولود في الكوفة سنة ٦٩٩ مـهجرية ، وسنة ٨٠ هجرية ، من أب سائق تجارة ازرقين الى
المدينة وأجبر على اعتناق الاسلام لاعتساق ولده ابي حنيفة الذي اشتمل في تجارة الخز
والاصواف ، وتعلم الفقه على حماد بن ابي سليمان ، وتوفي سنة ٢٦٢ مـهجرية و ١٥٠ هجرية
في سجن بغداد .

وقال بالتمثيل اي. ان الاحفاد يأخذون محل آبائهم المتوفين ويرثون نصيبهم مع ابناء المتوفى ، وذلك ممنوع في الارث الشرعي .

وتطبق قاعدة التمثيل على جميع درجات الانتقال ، وعلى جميع الورثة ، وفقاً للقوانين الحديثة ، ومثلها اعطى الحق لاحد الزوجين بكامل المتروك من الاراضي الاميرية فرضاً ورداً اذا لم يوجد وارث شرعي .

فالامة اللبانية تتبع اذاً مذهبين مختلفين باختلاف انواع الاراضي ، ففي الاراضي الاميرية توزع التركة وفقاً لقانون ٣ ربيع الاخر سنة ١٣٣١ و ٢٧ شباط سنة ١٣٢٨ ، وفي الاراضي الملك توزع وفقاً للمذهب الحنفي الذي يحجز الزوجة تنتقل من الربع الى الثلث ، والزوج من النصف الى الربع ، بالولد ، والباقي يوزع على الورثة الشرعيين ، وحظ الذكر كحظ الانثيين ، حتى اذا استوت درجاتهم يقسم المال عليهم باعتبار حالة ذكورتهم وانوثتهم . واذا تفاوتت ، فالاقرب اولى بالميراث ، والوارث بالعصبة يقدم على ذوي الارحام ، ودرجات ذوي الارحام بعضها على بعض .

ولكن اذا توفي رجل وليس له وارث سوى زوجة فلن تعطى التركة ؟ بعضهم قال بالرد على الزوجة ، والبعض الآخر افق بالربع للزوجة والباقي لبيت المال ليحفظ فيصرف في مصارقه الشرعية .

واين هو بيت المال المقصود في اصول توزيع التركات ؟

ان بيت المال هذا يهدم كيانه ، وانهدم وجوده من مئات السنين ، فاقى العلماء المتأخرون بمحصر الارث بالزوجة فرضاً ورداً !

ما هو بيت المال ؟

ولمعرفة بيت المال ، يجب تبيان مصارقه الشرعية ، وهدفه ، فتظهر شخصيته المعنوية المركبة من اربع شخصيات مستقلة بعضها عن بعض باعتبار ان جميع المداخل توزع حصراً على هذه الشخصيات المعنوية فتصرف على البر والاحسان بواسطة الامام .

المصارف الشرعية ومدفها :

ومصارف بيت المال اربعة :

- ١ - مصرف الجزية والحراج . ٢ - مصرف العشر والزكاة . ٣ - مصرف الخس والركاز . ٤ - مصرف لقطه وتركه بلا وارث ودية مقتول بلا ولي .
- وقد وضع ابن الشحنة مصارف بيت المال نظماً فقال :

بيوت المال اربعة لكل مصارف ينتها المالونا
 قالوا التناهم والكوز ركاز مدها التصدقونا
 وثانها خراج مع عسور وجالية يابها المالونا
 ورابعها الضوايع مثل مالا يكون له اناس وارثونا
 فصرف الاولين انى يتص وثانها حواء مفاثونا
 ورابعها فصرته جهات تساوى التفع فيها المسلمونا

ولهذا تحتم علينا درس هذه المصارف التي يوزان كل واحد منها بيت مال مستقلاً ، له شخصية معنوية ، وهدف خاص ، ومشتغون معينون حصراً .
 مصرف الجزية (٣) والحراج :

توضع في الصندوق المستقل مصرف الجزية والحراج جميع الاموال التي

(١) انظر مجمع الاخر جز ١٠ ، ص ٦٨٧ ، وحاشية ابن عابدين جز ٢ ، ص ٥٦ و ٦٠ وهو محمد امين الشهير بابن عابدين ، احمد فقها ، دمشق النظام ، توفي ١٨٣٦ م = ١٣٥٢ هجرية ، بعد ان وضع بضع مجموعات ، منها كتاب « العقود الدرية في تقيح الفسارى الحامدية » ، وكتاب « رد المحتار على الدر المختار » شرح تنوير الابصار المرفوع بحاشية ابن عابدين ، ومن هذه الحاشية المؤلف من خمسة اجزاء ينضح انها كانت آخر مجموعة لاقوال الفقهاء السابقين للمروفيين وغير المروفيين ، اذ جاء في الجزء الثالث ص ٢٨ ما يلي : « قلت وهذا ظاهر فان البلاد كانت بيد النصارى ولم ترل اليهود مضروبة عليهم الذلة ثم رأيت في حاشية شيخ شايختنا الرحمي كتب عند قول الشارح في خطبة الامام مجامع بني أمية مانعه : ثم نقض اعل الذمة عنهم في وقعة انتار وقتلوا عن آخرهم فكناهم الآن موضوعه بنهر حق . ويؤخذ من هذا حكم حادثة التتوى الواقعة في عام ثمانية واربعين بعد المتين والالف قريباً من كتابتي لهذا المجلد . . . »

وقد اخذنا حاشية ابن عابدين سرجياً لنا لانهما تولف آخر مجموعة لاقوال الفقهاء والملا .
 ولما قيسة عليه يمكن الركون اليها . . .

(٢) حاشية ابن عابدين جز ٣ : ص ٢٧٧ و ٢٧٤ قال : « الجزية لفسة الجزاء لانهما جزت عن القتل اي قضت وكفت عنه فاذا قبالها منط عنه القتل يجزاء ولاخا وجبت عقوبة

تستحق ديناً على اعساق غير العرب من نصارى ويهود ومجوس وصابئة^{١١} وفقاً للتوزيع عند الفتح او بناء على معاهدات عقدت قبل ان يدخل جيش المسلمين البلاد^{١٢}.

والجزيرة نجب . طلقاً على غير العرب : ولا تكفروا عن القتال . « حتى يعطوا الجزيرة على يد وهم صاغرون » والجزيرة لا تقاط القتل ، فمن يذبح قتله عليه الجزيرة ، وللعرب غير المسلمين ان يختاروا بين الـ سيف والـ اسلام^{١٣} « الاصل ان الجزيرة لا تقاط القتل فمن لا يجب قتله لا توضع عليه الجزيرة^{١٤} .
والجزيرة فريضة دينية لان الفتح الاسلامي يستتبع رقاً^{١٥} .

على الكافر كما في الهداية ، قال في الفتح ولهذا سببت حزية وهي الخزا . واحد وهو يقال على نواب الطاعة وغفوة المصيبة .

١١ حاشية ابن عابدين حزم ٣ : ص ٢٧٦ : « وتوضع الخريبة على كتمانى يدخل في اليهود السارة لاهم يديتوں شريسة موسى عليه الصلاة والسلام وفي نصارى الفرنج والارمن ، واما الصابئة ففي الهانية تؤخذ منهم عدة خلافاً لها ، ومجوسى ولو عربياً لوضع عليه الصلاة والسلام الجزيرة على مجوس هجر ، ووثني عجمي لجواز استرقاقه ، فجاز ضرب الجزيرة عليه لا على وثني عربي لان المعجزة في حقه اتم ثم يذبح ، ومرند فلا يقبل منها الا الاسلام او الـ سيف ، ولو ظهرنا عليهم فذابواهم ومبياضهم في^{١٦} »
١٢ حاشية ابن عابدين ٣ : ص ٥٦ ، و ٣ : ص ٢٨٨ : « وما صلحوا عليه لترك القتال قبل نزول المسكر بساحتهم ٥ .

١٣ مجمع الاضراء : ص ٦٤٨ ، وحاشية ابن عابدين ٣ : ص ٢٧٦ « لان القرآن منزل بلنتهم فكان كفرهم والماله هذه المغلظ من كفر العجم » .

١٤ احمد امين : فجر الاسلام ، طبعة ثانية ، ص ١٠٤ . وقد جاء في الصفحة ١١٠ « وقد كان الباعث للناس الدخول في الاسلام مختلفاً فمنهم من دخل فيه ، ومنهم من مبادته وصدقها وساعد على ذلك بساطة العقيدة الاسلامية وسهولة فهمها وبنيتهم من دخل فيه فراراً من الجزيرة ، لما علمت ان من رضي ان يبقى على دينه تضرب عليه الجزيرة ، فاذا اسلم رعت عنه حتى لقد هال بعض الامراء دخول الناس في الاسلام فراراً من الجزيرة وكتب عمال الحجاج اليه ان الخراج قد انكسر وان اهل الذمة قد اسلموا ولحقوا بالامصار فساخذ الحجاج منهم الجزيرة مع اسلامهم ، وحمل قراء البعرة سيكون لما يرون ، ومنهم من كان يسلم فراراً مما يشعربه من الهامة ، فالاسلام دين الحكام والولاة ورجال الدولة وهو الدين الذي يستتر به من انتسب اليه ، وغيره من الاديان كان مكروهاً محقوناً في الدولة وان ايجح امتنتيه ان يأتوا بشماثره ، اضف الى ذلك ان بعض الولاة لم يكن يرعى تسالمين الدين وتسامحه في الدينين ، فكان يسوهم سره العذاب فاضطروا ان يفروا من دينهم الى الاسلام » .

ويؤلف الخراج المال الذي يُفرض على الأراضي التي استلمتها الفاتحون وجعلوا ريعها لمنفعة المسلمين ، وهي أراضي الذميين الخاضعين للجزية ، ودعيت الأرض خراجية ذمبة لما كان يأخذه المسلمون من وظيفة أو خراج .

وأرض العرب عشيرة لان اللائق بالمسلمين وضع العشر عليهم لانه عبادة حتى يصرف مصارف الصدقات ، ويشترط فيه النية^(١) .

« والخراج لا يؤخذ على المسلم »^(٢) وهو عقوبة دينية مطلقة .
وأرض الشام كانت خراجية

وأرض مصر كانت خراجية ، ثم آلت لبيت المال .

وأخذها بيت المال ليصرف ريعها في المصارف الخاصة لان الأراضي الخراجية على حكم مالك الله تعالى على وجه يعود نفعه الى المسلمين^(٣) فقط فيتصرف بها الأشخاص ويستألفونها بإدارة الامام^(٤) لمصلحة الاسلام حتى اذا امتنع احدهم عن الحرانة تزع الامام يده عنها واعطاها لغيره ، والامام ولاية عامة وله ان يتصرف في مصالح المسلمين^(٥) .

والخراج قسمان : خراج مقاسمة ، وخراج وظيفة .

فخراج المقاسمة ما وضعه الامام بولايته العامة على ارض فتحها ومن على اهلها بها ، فيأخذ الخراج قسمة من كل موسم من موسم السنة « على حسب ما تطيق الارض من النصف او الثلث او الربع او الخمس وقد تقرر ان خراج

(١) مجمع الاخر ١ : ٦٦٨ ؛ وحاشية ابن عابدين ٣ : ٢٦٢ قال : « الخراج يبقى بالكافر لانه ينب الخزبة لا فيه من العنقوبة ولان فيه تخطيطاً حيث يجب وان لم يزرع » و ٢٦١ : « والمؤثر على الأراضي العشيرية التي هي اراضي العرب لانه يبقى بالمسلم » لمسا فيه - - - من بيت العبادة .

(٢) حاشية ابن عابدين ٣ : ٢٦١ وما يليها .

(٣) الأراضي الخراجية تشكل قسماً من التنازل ، والفتاوى . انظر الآية رقم ١ من سورة الانفال .

(٤) حاشية ابن عابدين ٣ : ٢٦٢

(٥) حاشية ابن عابدين ٣ : ٢٦٦ اولها .

المقاسمة كالمشر تطلقه بالخراج . ولذا يتكرر بتكرر الخراج في السنة وانما يفارقه في المصرف^١ .

وخراج الوظيفة يستحق -نوياً او شهرياً او يومياً وكان استبدادياً « اي انه ليس فيه جزء معين^٢ كالذي وضعه عمر على ارض سواد العراق بموافقة الصحابة ، وكان ثقيلاً جداً . على بعضهم ، حتى ان احدهم قتل الخليفة عمر لان امتنع عن تخفيض الخراج عنه وكان درهمين يومياً .

ثم وضع بيت المال يده على هذه الاراضي لانها ملكه ، وكان قد من بالتصرف على المزارع لقاء الخراج ، ليصرف في مصارفه الخاصة لمصالح المسلمين ، وهذا تخصيص أبدي كشرط الواقف ، وشرط الخراج هو شرط وجود مصرف الجزية والخراج ، وهو وقف على مصالح معينة ، فاذا اضمحل هذا المديون اضمحل حكمه وتلاشت شخصيته المنوية المستقلة^٣ فزال الوقف .

« قال في الاحكام العلماء يستحقون من النوع الاول بالعمل مع النبي ، ومن النوع الثاني بصفة الفقر ، ومن النوع الثالث باحد صفتي مستحقته ، ومن النوع الرابع بصفة المرض ونحوه ، ومن خص استحقاقهم بالاول نظر الى محض صفة العلم ، وقد يخلط بفضله بعض لان لكل نوع حكماً يختص به^٤»

٢ - مصرف زكاة وعشر :

الزكاة هو القدر الواجب ان يتصدق به اصحاب الاموال التي زادت على سبيل النماء والارباح ، ودفعه بنية الزكاة الى فقير ، والزكاة غير متوجبة على مشرته او مجنون او صبي ، لانها عبادة محضة « ان قتالنا للدين لا للدنيا » .

والزكاة حولية اي -نووية ولا تصح من مال الحرام ، وتدفع لبيت المال المخصص لمصرف الزكاة والمشر لتصرف على الفقراء دون غيرهم^٥ .

١ ابن عابدين ٣ : ٢٦٨ .

٢ ابن عابدين ٣ : ٢٧٠ .

٣ بشارة الطابع : الملكية الشخصية والجل العفاري ، طبعة باريس ١٩٤٢ ، ص ١٢٦ .

٤ ابن عابدين ٣ : ٢٨٨ و ٢٩٠ .

٥ ابن عابدين ٣ : ٢٩٠ .

٥ ابن عابدين ٣ : ٢ وما يليها .

وتقدر الزكاة باثنين ونصف بالمائة ، وجاء في حديث « هاتوا ربع عشر
اهوالكم » .

والشعر هو احد الاجزاء المشرة من ثماء الارض ، ويؤخذ صدقة من ربيع
املاك المسلمين لان اللانثى بالمسلمين وضع الشعر اياهم لانه عبادة حتى يصرف
مصارف الصدقات ويشترط فيه النية^(١) . فسويت الاراضي عشرية نسبة لوظيفتها ،
ولكنها تبني مائكاً لاصحابها ، بخلاف الاراضي الخراجية . ملك المسلمين ،
ويتصرف بها الكفار او اهل الشرك ، وتدفع الخراج .

وقد ذكر الشعر مع الزكاة لانه منها ، ومثلها عبادة وصدقة على الفقراء .^(٢)
ولا يجوز ان يصرف مال الزكاة والشعر في غير مصارفه الشرعية لانه وقف
مؤبد على الفقراء . ومحرم ديناً على غيرهم .

واذا كان هذا المنصرف غير موجود ، بتولية الامام ، فيكون قد اضاعل
وقلاشت شخصيته المنوية المتتلة .

واننا لا نرى له وجوداً من مئات السنين .

مصرف خمر وركاز :

جاء في - ورة الانتفال : الآية ٤٠ : « واملوا اذا غنتم من شي . فان
له خمه وللرسول ونذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل^(٣) »
وهذا الخمس هو احد الاجزاء الخمسة التي تتألف منها التناثم ، والتناثم جمع
غنسية ، وهو ما نيل من الكفار عنوة والحرب قائمة^(٤) .

وما نيل بعد وضع الحرب اوزارها وصدورة الدار دار الاسلام ، يكون
لكافة المسلمين ، ولا يخمس^(٥) .

والاموال القابلة للقسمه توزع بين المسلمين بعد اخراج الخمس لقوله « فان

١١ مجمع الاخر ١ : ٦٦٨ وما يليها ، وحاشية ابن عابدين ٣ : ٢٦١

٢ البسوط : باب الشعر ؛ ومجمع الاخر ١ : ٦٦٨ ؛ وحاشية ابن عابدين ٣ : ٢٦١

٣ ابن السبيل : هو المتقطع في سفره من المسلمين فقط ، وليس للكفار او للذمي حظ

في بيت المال .

٤ مجمع الاخر ١ : ٦٤٢ ، والبسوط : باب التناثم .

٥ مجمع الاخر ١ : ٦٤٨

فه الحس ولرسوله « وسهم الرسول -مقط بئوته لانه كان يستحقه بالرسالة ،
ورحب رده على اليتامى والمساكين وابن السبيل ، والايخاس الاربعة الباقية
توزع بين الفاتحين للراجل سهم وللفارس سهمان^(١) .

وهذا الحس يكون على ثلاثة اسهم ، سهم لليتامى ، وسهم للمساكين ،
وسهم لابن السبيل^(٢) ، وهو وقف عليهم^(٣) .

اما الركاز فهو ما ركزه الله ابي حدته ودفنه في المادن من ذهب وفضة
وغيرهما ، غير ان الشرع قصد بالركاز الكثرة المثلث في الارض بفعل الانسان
والانسان يشمل المومن غير ان الفقهاء خصوه بالكافر لان كثره هو الذي ينمى
اما كثر المسلم فلاقطة^(٤) .

وما يؤخذ بطريق التخييس يوضع في بيت مال اليتامى والمساكين وابن
السبيل ليصرف عليهم دون غيرهم ، وهو وقف مؤبد عليهم .

فاذا اخجل هذا المصرف - او الوقف - ثلاث شخصيته المعنوية
المستقلة ، وهذا ما حصل من مئاة السنين .

مصرف لقطه وتركته بلا وارث ودية مقبول بلا ولي :

ان لهذا المصرف ايضاً شخصية معنوية مستقلة ، تصرف مداخلها بوجه
التخصيص والتأييد على اقيط فقير وفقير بلا ولي ، فتمطيم نفقاتهم وادويتهم
وتكفّن به موتاهم .

(١) البسوط : باب النماز ، وحاشية ابن عابدين ٢ : ٥٩ ، ٣ : ٢٤٢ .

(٢) مجمع الامراء : ٦٥٦ .

(٣) ابن عابدين ٣ : ٢٤٢ قال : « عله في البدائع بان ذكره مؤلّا - الاصناف لبيان المصارف
لا يوجب الصرف الى كل صنف منهم شيئاً بل لتعيين المصرف حتى لا يجوز الصرف الى غير
مؤلّا . : الثرنبلالية (قوله وقد حفته في شرح المتن) ونصه والمس الباقى من المنم
كالمدين والركاز يكون مصرفاً لليتامى المحتاجين والمساكين وابن السبيل - تنضم عندما
الائتاً هذه الاموال الثلاثة لمصرف الاصناف الثلاثة خاصة غير متجاوز عنهم الى غيرهم فتصرف
لكلهم او لبعضهم فبب استحقاقهم احتياجهم او مسكينة او كونه ابن السبيل فلا يجوز
المصرف لغيرهم ولا لغيرهم كما في الثرنبلالية والتهستاني . »

(٤) حاشية ابن عابدين ٢ : ٥٩ .

واللقطة شي. متروك لا يعرف له مالك ككثير المسلم والاموال المجهول مالكما .

والتركة بلا وارث هي كل مال توفي مالكه ولا ينتسب اليه احد لا من العصب ولا من ذوي الارحام ، ولا من الموالاة ، فتوضع في هذا المصروف اي في بيت مال هذا المصروف لتتصرف فتصرف مصارفها الشرعية .

وقيل خطأ انه اذا توفي احد الزوجين وليس له وارث سوى زوجه فيأخذ هذا فرضه الشرعي ويأخذ الباقي المصروف المستقل والمخصص ، بحكم الوقف ، على لقيط فقير ، وفقير بلا ولي من المسلمين ، ولا حظ للكافر في هذا المصروف باعتبار ان الزوج لا صلة له بزوجه ، ولا يهبط سوى فرضه معها كانت الظروف على شرط وجود وصحة هذا المصروف .

واذا اضمحل هذا المصروف وثلاثت شخصيته المنوية المستقلة ، فهل يجوز توريث شخص غير موجود ، وشرط الارث الوجود ؟ فالجواب لا يمكن الا ان يكون سلباً .

في الاستقلال الذاتي لكل مصرف ، او بيت من بيوت المال الاربعة :

ان المشرع الاسلامي جعل بيت المال مؤلفاً من اربعة بيوت لكل واحد منها شخصية منوية مستقلة ، وصندوق شخصي مستقل مخصص للاصناف المذكورة سابقاً ، بنوع انه جعل كل مصرف وفقاً يهود نفعه على جمهرة معيته ينوتها ، ووضع الامام ولياً عليها

وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من انواع بيت المال بيتاً خاصاً ولا يخلط بعضه بغيره ، وله ان يستقرض من احدها ليصرف للآخر ، وان قصر كان الله عليه حياً^(١) .

« وعلى الامام ان يجعل لكل نوع بيتاً يخصه وله ان يستقرض من احدها ليصرفه للآخر ويعطي بقدر الحاجة والفقه والفضل فان قصر كان الله عليه حياً (زيلمي^(٢)) ولا شي. لذمي في بيت المال » .

(١) مجمع الاضراء : ١ : ٦٧٨

(٢) حاشية ابن عابد بن : ٣ : ٢٩٠

« ويجب على الامام ان يتقي الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حياً^(١) .
 وقال الثرنبلالي في رسالته : « ذكروا انه يجب عليه ان يجعل لكل نوع منها بيتاً يخصه ولا يخلط بهضه ببعض وانه اذا احتاج الى مصرف خزانة وليس فيها ما يفي به استقرض من خزانة غيرها اذا حصل للتي استقرض لها مال يرد الى المستقرض منها واكل بيت مال محلات يصرف اليها^(٢) .
 فاصح من المؤكد ان كل مصرف او بيت مال يزاف وقتاً بصرف مداخيله في جهة معينة باعتبار ان هذه الجهات تستحق الصدقة ، فيكون وقتاً هدوه اعمال البر والاحسان كالوقف الخيري في زماننا . غير ان هذه الاوقاف قد تلاشت ، ومداخيلها قد منمت ، وانتزعت الولاية من الامام وزالت شخصية بيت المال .

اضمحلال شخصية بيت مال المسلمين

وبما تقدم يتضح انه لم يبق بيت واحد من بيوت المال ، حتى انه لم يبق لاحدها اثر ، لا في الشرائع ، ولا في العمادة ، وبهذا يكون بيت مال المسلمين قد زال من مئات السنين ، وشرط الاخذ ، والارث ، الوجود ، ومن كان غير موجود فلا يرث ، ولا يعطى ، ولا يمكنه مادياً او منوياً ان يأخذ ما دام لا يعرف ، بل هو غير موجود .

كيف اضمحلت بيوت مال المساجين او اوقافهم

في عهد الخلفاء الراشدين والفتح الاسلامي كان بيت المال باقياً ، وكانت الاموال تجمع وتحفظ وتصرف في مصادفها الشرعية ، اي على اعمال البر والاحسان

وفي عهد معاوية بدأ السوس ينخر اوضاع هذه الاوقاف بحيث حول معاوية الخلافة الى ملكية ، فاصبح ملكاً لا خليفة ، والملك منصب شريف يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية ، والشهوات البدنية ، والاستشارة بالجمد . ولم يكن

(١) حاشية ابن عابدين ٣ : ٢٦٠

(٢) حاشية ابن عابدين ٢ : ٥٨

لمعاربة ان يدفع ذلك عنه ، فاستعمل طبيعة الملك في اغراضه ومقاصده الشخصية ، والدعاية له ، فقام يسطر على العلماء والفقهاء ويمد يده الى بيوت المال ، فجمعها في بيت واحد جديد ، ملتصباً بجميع الاوقاف ، واستعمل مال المسلمين لنفسه استبداداً وايد البيعة الى ابنه يزيد بولاية عهده وفرق على ذلك امراً اجزيلة ، فاجاب الناس كلهم على بيئته^١ .

وقبل وفاته اوصى باعادة نصف امواله لبيت المال تركية عن نفسه مع ان الزكاة من مال الحرام ممنوعة .

وبعد معاوية استبد الخلفاء بمداخيل بيت المال ، وبصارفه ، فانفسوا واءوانهم في الحروب والفتن .

وفي سنة ٧٠ للهجرة كثرت الحوارج في العراق فارسل عبد الملك بن مروان احد رجاله الى العراق وهو الحجاج بن يوسف الثقفي ، وكان افصح اهل زمانه ، ذا عنزة واسراف ، كثير الكرم ، يحب سفك الدماء ، وقد وصف نفسه فقال : « انا مجندل النفاق ، ومطفي نار الشقاق . . . فقال عبد الملك وما تصنع في العراق ، اجاب الحجاج : من جادلني ترعته ، ومن خالفني قطعته ، ومن دنا مني اكرمه ورفقته ، ومن طلب الامان اعطيته ، ومن سارع الى الطاعة بجلته ، وما لك يا امير المؤمنين ان تسألني ، فان كنت الى الاعناق قاطعاً والى الاوال جامعاً ، والى الارواح نازعاً ، وان لك في هذه الاشياء نافعاً » .

وقام الحجاج في العراق بما وعد به ، وقتل ما يزيد عن ١٢٠ الف شخص وسجن ما يقارب التسعين الفا ، وجمع الاموال استبداداً ، اي انه نهب اهل العراق ، وقد كتب اليه عبد الملك بن مروان ، قال : « بلتني منك اسراف في الدماء وتبديد في الاموال ولقد امرتك في الدماء الدية وفي الاموال ان تردھا الى اهلها فانما هو مال الله ونحن اولياء عليه » ، فاجابه الحجاج : « فان كان قتل اهل المصاوة اسرافاً ، واعطاء الطامعين تبديداً . . . ما ظلت القوم ولا قتلت الا بك ولا اعطيت الا منك » فسكت عبد الملك الذي كان قد جعل بيت المال مباحاً للمارقين وسائبا المتأقين .

(١) تاريخ الامير حيدر ، طبعة المتينب ، ص ٥٥

واستمرت الحروب والفتن الداخلية ، والشقاق ، والنفاق وكثرت جيابة الاموال ، والمصادرة ، وكثر النهب والظلم واجزال العطاء الى البعض ، وقتل البعض الآخر ، والفقهاء مولعون بكتابة الفقه وفقاً للظروف الماضية ، والمبادئ النظرية دونما تصدّر للحوادث ، والتطورات التي نتجت عن تحويل الخلافة الى ملكية ، وعن الاتناء الضمني لبيت المال بفروعه ، وعن الرقي الاجتماعي ، فترقف الفقه على التقليد القديم ، واخذ بالجمود والنحجر ، وتدققت الفتاوى وشرح المتون وتفسير النصوص بمناعها القديم .

وجاء الفتح العثماني ، ممتقناً مذهب ابي حنيفة الثمان الفارسي الاصل ونشره في جميع الاقطار الخاضعة لدولة بني عثمان ، وهو لا يزال مذهب المسلمين السنيين في لبنان .

وكانت قد تحوكت الاراضي من خراجية الى عشرية ، وآلت لبيت المال ، وذهبت الجزية ، وامتنع التخصيس ، وصدرت قوانين تقيّد التلقيح عن المبادن ، فاضمحل الركا ، وتركت الزكاة ، وتغيرت بيت المال ، وتجدد على اس حديثة ، ولم يعد يذكر ان له فروعاً ، او بيوتاً ، او اوقافاً ، يصرف ريعها في جهات معلومة ومحصورة ، ولم يعد للفقير واليتيم ، وابن السبيل ، واللقيط الفقير ، والمقتر بلا ولي ، حظ في بيت المال ، فقل ان السوس الذي بدأ نخر ارضاع بيت المال في عهد معاوية توصل الى تقويضه تماماً ، حتى ان العلامة الدمشقي محمد امين المعروف بابن عابدين ، مصنف الحاشية المهمة « رد المختار على الدر المختار » شرح تنوير الابصار ، المتوفى سنة ١٢٥٢ ، قام بصرخ بوجه السلطان محمود الثاني^(١) قائلاً ان بيت المال ، اصبح بيت مال السلاطين وليس بيت مال المسلمين وليس من علاقة بين هذين البيتين ، ردل على هذا التأكيد في كتاباته وفتاويه وشروحه .

وجاء بعده ابنه الشيخ محمود علاء الدين بن عابدين مؤلف « قرة عيون الاخيار لتكملة رد المختار » يمدو حذره ، وقد كان احد اعضاء جمعية المحلة

(١) احتل محمود الثاني عرش السلطنة ١٨٠٨-١٨٣٩ ، اباد جيش الانتكشارية ، وخلص العامة ولبس العريوش .

فصل ثلاث سنوات ثم استقال ورجع الى وطنه دمشق الشام لما في قلبه من
الرمضاء من فراق الاوطان والاهل والحلان^١ .
وهكذا اضحل او قد حسب تعبير ابن عابدين ، بيت مال المسلمين ،
ولهذا لا يرث بيت المال لفساده وترد التركة على احد الزوجين عند عدم
وجود وارث شرعي .

اقوال الفقهاء

وافتي الفقهاء المتأخرون بالرد على احد الزوجين وقد جمع هذه الاقوال ابن
عابدين قال في القنية : « ويفتي بالرد على الزوجين في زماننا فساد بيت المال ،
وفي الزبلي عن النهاية : ما فضل عن فرض احد الزوجين رداً عليه . وكذا
الابن والبنت من الرضاع يصرف اليها . وقال في المستصفي : والفتوى اليوم
بالرد على الزوجين ، وهو قول المتأخرين من علمائنا . وقال الحدادي : الفتوى
اليوم بالرد على الزوجين . وقال المحقق احمد ابن يحيى بن سعد التتازاني : افتى
كثير من المشايخ بالرد عليها اذا لم يكن من الاقارب سواهما لفساد الامام
وظلم الحكام في هذه الايام ، بل يفتي بتوريث بنات المقت وذوي ارحامه .
وكذا قال المروزي : افتى كثير من المشايخ بتوريث بنات المقت وذوي
ارحامه ا ابو السواد عن شرح السراجية للكاظمي : قلت وفي معراج اندراية
شرح الهداية وقيل ان لم يترك الابنت المقت يدفع المال اليها لا ارتناً بل
لانها اقرب ، وكذا الفاضل عن فرض احد الزوجين يدفع اليه بالرد . وكذا
يدفع الى البنت والابن من الرضاع ، وبه يفتي لعدم بيت المال . وفي المستصفي :
والفتوى اليوم على الرد على الزوجين عند عدم المستحق لعدم بيت المال اذ الظلمة
لا يصرفونه الى مصرفه وهذا كما نقل عن بعض اصحاب الشافعي انهم يفتون
بتوريث ذوي الارحام لهذا المعنى اه . وقال الشارح في الدر المنقى من كتاب
الولاء : قلت ولكن بلنبي انهم لا يفتون بذلك فتنبه اه . اقول ولم نسمع
ايضاً في زهائنا من افتى بشي من ذلك . وله له مخالفة للفتون فليتأمل . لكن

(١) مقدمة فرة عيون الاخبار لتكملة رد المحتار للشيخ محمد علاء الدين بن

لا يخفى ان المتون موضوعة لتقل ما هو المذهب . وهذه المسألة بما افتى بها المتأخرون على خلاف اصل المذهب لالة المذكورة كما افترأ بنظير ذلك في مسألة الاستحجار على تعام القرآن مخالفين لاصل المذهب لحشية ضياع القرآن ولذلك نظائر ايضاً . وحيث ذكر الشراح الافتاء في مسألتنا فايصل به ولا سيما في مثل زماننا فانه انما يأخذه من يسمى ركيل بيت المال ويصرفه على نفسه وخدمه ولا يصل منه الى بيت المال شي . والحاصل ان كلام المتون انما هو عند انتظام بيت المال وكلام الشروح عند عدم انتظامه ، فلا معارضة بينهما فمن امكنه الافتاء . بذلك في زماننا فليفت به ، ولا حول ولا قوة الا بالله .^١

وقال قاضي شرع بيدوت ، الشيخ محيي الدين المكاربي في حكم صدر بتاريخ ٣١ ايار - سنة ١٩٤٧ رقم ٣١٩ : « وبنا ان الاوصاف الواردة في بيت المال بصرفه الاموال في المصارف الشرعية غير موجودة في اي بيت مال منذ مئات السنين ، فقد افتى العلماء المتأخرون بخصر الارث بالزوجة فرضاً ورداً » .

وقد جاء هذا الحكم موافقاً للشرع ، ومبدأ توزيع التركات ، لانعدام بيت مال المسلمين .

في ضرورة الرد على الزوجين اجتماعياً

يتضمن القرآن تشريعين : الاول يتعلق بالمائل التبديلية ولا علاقة لنا به ، والثاني يتعلق باحوال الناس ، ومعاملاتهم الدنيوية ، والقصد منه جلب المنافع ودرء الخطر عن الناس ، ولم يقل عن المسلمين .

وهذا التشريع الاخير ظل رديحاً من الزمن . قديماً بالتقليد والجمود نابذاً التوليد تبعاً للتطور الاجتماعي ، مع ان المشرع القرآني امر بالتطور وتغيير الاحكام بتغيير الزمان ، قال : « انما انا بشر ، اذا اصرتكم بشي - من دينكم فخذوا به . واذا اصرتكم بشي - من رأي فانما انا بشر ، انتم اعلم بامر دنياكم » رجاء . في سورة البقرة : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » . رجاء . في احاديث البخاري : « خذوا من العمل ما تطيقون » .

(١) حاشية ابن عابدين ٥ : ٥٢٠

(٢) سورة البقرة : الآية ١٨٥

وتبع عمر بن الخطاب هذا المبدأ حتى انه يخالف النصوص القرآنية الواردة في سورة التوبة وهي : « انما الصدقات للفقراء والمساكين ، والماملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب والغارمين ، وفي سبيل الله وابن السبيل ، فربضة من الله . والله عليم حكيم »^(١) . وان المؤلفة قلوبهم هم الذين كان النبي يعطيهم الصدقات ليتألفهم على الاسلام لضعف ايمانهم او لدفع شرهم او لعلو منزلتهم في قلوبهم . فالنبي عمر بن الخطاب حصة المؤلفة قلوبهم ، رغم النص الصريح ، وردهم بقوله : « هذا شي . كان رسول الله يطبقه ليتألفكم على الاسلام ، والان وقد اعز الله الاسلام واعنى عنكم ، وان تبتم على الاسلام ، والا فيننا وبينكم السيف »^(٢) . انما لا نعطي على الاسلام شيئا ، فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » .

واعتق هذا المبدأ بعض الائمة وعلموا لتغيير الاحكام مع الزمان ، قال ابن القيم : « ان الشريعة مبناها واسبابها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهي عدل كلها ، وحكمة كلها ، فكل مسألة خرجت من العدل الى الجور وعن الرحمة الى ضدها ، وعن المصلحة الى المفسدة ، وعن الحكمة الى العبث ، فليست من الشريعة وان ادخلت فيها بالتأويل ، فالشريعة عدل الله بين عباده ، ورحمته بين خلقه »^(٣) .

واضح ابن خلدون مبدأ تغيير الاحكام بتغيير الزمان قال : « ان احوال العالم والامم وعوائدهم ومحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ، ومنهاج مستقر ، انما هو اختلاف على الايام والازمنة ، وانتقال من حال الى حال ، وكما يكون ذلك في الاشخاص والاوقات والاسمار ، فكذلك يقع في الآفاق والاقطار والازمنة والدول »^(٤) .

(١) سورة التوبة : الآية ٥٩ . انظر ايضاً تفسير الخليلين : « حكيم في صفة فلا يبور صرفها لغير هؤلاء ولا منع صنف منهم اذا وحد فيفسدها الامم عليهم على السوا . وله تفضيل بعض آحاد الصنف على بعض وشرط المنطق منها الاسلام » .

(٢) صبحي المحمصاني : فلسفة التشريع في الاسلام ، بيروت ١٩٤٦ ، ص ١٧٨ .

(٣) صبحي المحمصاني : فلسفة التشريع في الاسلام ، ص ١٧١ .

(٤) مقدمة ابن خلدون ، طبعة ١٩٣٠ ، ص ٢٢ ، والمادة ٣٩ من المحقق .

ولهذا يجب ان تتبدل الاحكام وتجارى الزمان ، وتوافق البيئة الاجتماعية .
واخذ العلامة ابن عابدس يطبق هذه المبادئ في فتاويه ، وكتاباته الفقهية
وخصوصا في رسالته « نشر العرف في بنا . بعض الاحكام على العرف » .
والدولة العثمانية تبنت هذه المبادئ في المجلة حتى وفي جميع القوانين فقيل
ان قصد التشريع العثماني توفيق الشريعة العرف . مع المصلحة العامة ، والمنافع
الحاصة ، خصوصا ان السلطان كان مصدر السلطة والامر ، ينشر القوانين
بإرادته السنية ، وبعض الاحيان كانت هذه الارادة تنسف الشرع^{١١} .
وتفككت الدولة العثمانية ، وانفصل عنها دول ، منها تركية الكمالية ،
والمراق وسورية ، واعيدت الاراضي التي كانت قد سلخت عن لبنان واخذت
كل دولة تصدر قوانين وضعية ، مستمدة من الضرورة الاجتماعية والقوانين
العربية ، فتركية استخبت القانون النيريسري ، وفصلت الدين عن القانون ،
ومنعت تعدد الزوجات والطلاق ، الا بواسطة القضاء المدني ، وعيدت توزيع
الموارث واجازت زواج غير المسلمين بالمسلمات ، ووضعت القرآن باللغة التركية ،
فاصبحت الصلاة تقام باللغة التركية .

والبانيا قامت بالاصلاح نفسه ، وفي مؤتمر تيرانا منعت تعدد الزوجات
وامرت بتقاع الحجاب .

ونبتان ، الذي يولف دولة مستقلة لا دينية^{١٢} ، اصدر قوانين كثيرة توافق
حاله الاجتماعية ، ومن هذه القوانين قانون الملكية الذي لم يذكر الاراضي
المشربة وقانون الموجبات والعقود ، وقانون العقوبات .

وسورية تبنت لبنان واصدرت بضعة قوانين مستمدة من حالتها الاجتماعية
الحاضرة .

١١ انظر قانون الخزاء وقابل نصوصه مع نصوص الآية ٣٧ من سورة المائدة ووجدت

عقوبة الزنا

١٢ المادة ٩ من الدستور انبثاني : « حربة الاعتقاد متفنة . والدولة تشديتها
فروض الاحلال له تعالى تحترم جميع الاديان والمذاهب وتفكفل حرية اقامة الشعائر الدينية
تحت حمايتها على ان لا يكون في ذلك اخلال في النظام العام . وهي تضمن ايضا للاطمين
على اختلاف الالهم احترام نظام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية . »

وهذا التطور الاجتماعي ، اوجب تطوراً اجتماعياً ، وهو ان المسلمين اخذوا
 يكتفون بزوجة واحدة ، ومنعوا انفسهم الطلاق السريع فاطمأنت النساء .
 واخذن ينظرن الى المستقبل العائلي فقط ، باعتبار ان الزوجين يؤلفان شخصاً
 واحداً ويميشان حياة واحدة ، ولهم مصلحة واحدة عسراً ويسراً ، ورحماً
 وترحاً ، فيترك كل منهما اباه وامه ويتبع رفيق حياته فانما بكل حماسة في تميم
 واجباته نحو شريك حياته ، فالزوجة تنفق مالها على اولادها وزوجها ، كما
 هو يقدم امواله للزوجة ولل اولاد .

فهذه الشراكة المائلية او الحياة المشتركة ، المتحدة ، اخذت تتأصل في
 المجتمع اللبناني ، شاملة جميع الطبقات ، والطوائف الاسلامية معدلة العادات ،
 وموجبة تبدل الاعكام وفقاً للزمان ورفقي السكان ، فاصبح من الضروري ،
 بناً على المبادئ المذكورة سابقاً ، ان ترد على احد الزوجين ، عرفاً ، واجتهاداً ،
 كامل التركة عند عدم الورثة الشرعيين .

وكيف ، ولماذا ترد التركة بكاملها على الاخر في الرضاع او الاخت في
 الرضاع ولا ترد على احد الزوجين الذي افنى حياته في خدمة الآخر ، وفي
 اتمام ثروة العائلة ، وفي المحافظة على حياة الآخر ، حياة شريكه في الحياة ؟
 فالرد على احد الزوجين ضرورة اجتماعية يجب ان تتم ، بقطع النظر عن وجود
 او عدم وجود بيت المال الشرعي ، وان قوانين العالم المتدين اجتمت على
 اعطاء كامل التركة الى احد الزوجين عند عدم وجود ورثة شرعيين ، حتى ان
 في « هابتي » ، تناول الزوجة نصف التركة مع وجود الاولاد ذكوراً واناثاً ،
 فهل الرقي في « هابتي » اكثر منه في لبنان .

وعلى القضاة ان يسترشد بالتطور الى حل المشكلات التي تتولد عن الحياة
 الاجتماعية حلاً صحيحاً مستوحياً من مبدأ العدالة الانسانية ، والنظام الادبي
 فيوصل كل شخص الى حقه ، ويرد التركة على احد الزوجين .

الشرع المسيحي برد التركة على احد الزوجين

منذ ظهور الدين المسيحي اخذ يعامل باستمرار عجيب على فك قيود المرأة، ومن ساءة جعلها شخصية انسانية محترمة ، وقد منعت الاستبداد بها ورتب عليها واجبات مقدسة كترقية البنين وخدمة المنزل والحياة المشتركة على ان تكون مع زوجها شخصاً واحداً ، لها ما له من حقوق وعليها ما عليه من واجبات .

وفي القرن الرابع لليلاد ، اعطى الشرع المسيحي المرأة شيئاً من تركة زوجها اي قيمة مهرها وجهازها ، واعطى زوجها الحق بان يوصي لها او لغيرها بثلاثة ارباع امواله على ان يحفظ الربع الباقي للورثة ، وهذه هي الحصة المحفوظة المذكورة في القوانين الحديثة

وتبنت السلطة المارونية منذ نشأتها نصوص كتاب « العادات السورية الرومانية » ، وعملت بموجبها ، واعطت الزوجة ثلث تركة زوجها مع وجود الاب والام .

وبعد ذلك قررت العمل بكتاب ابن السال الذي نص :

« اذا توفي رجل او امرأة عن غير وصية ولم يكن هناك وارث طبيعي لا من المسلمين ولا من المستقلين ولا من عن جانب فسان الرجل يدعى الى ميراث زوجته كله وكذلك المرأة الى ميراث زوجها » .

وفي ١٩ تموز سنة ١٧٤٤ قررت السلطة المارونية تبني مختصر الشريعة^(١) للطران عبدالله قراعلي ، المائل الى تطبيق الشريعة الاسلامية مع بعض التمديل وقد جاء في الباب الثلاثين ، الفصل الاول : « الميراث على قسمين احدهما لمن فرض له نصيب معين مع الورثة وعدة الفروض ستة ، الزوجة لها مع ورثة زوجها الربع اذا لم يكونوا اولاداً ، ومع الاولاد الثلث اذا كانوا اقل من ثمانية ، وان زادوا وبلتوا الثمانية فلها كواحد منهم ولها صداقتها وجهازها جميعه

(١) انظر كتابنا « صلاحية محاكم الاحوال النخعية في لبنان وسوريا » ص ٢٢ ، والاب بيوسف زياده : « انشاء الماروني وعلاقته بالشرع الروماني » ص ١٤٤ ، والابراهيم عواد *Le droit privé des Maronites au temps des émirs Chehabs* (1697-1841) . p.308

وجميع ما البسها زوجها في حياته ، أو الزوج مع زوجته فلم مع عدم الاولاد
الاصف ومع الاولاد الزبيع ، وان كانوا اربعة فصاعداً فكل واحد منهم ، وان
لم يكن لها وارث شرعي لا من المستعلي ولا من المنسفل ولا من عن
الجانب فاليراث كله له ، وحكم الزوجة معه كذلك .

ونص قانون الكنيسة القبطية الارثوذكسية :

« ان لم يكن الزوج وارث طبيعي مستحق لا من المستعنين ولا من
المنسفلين ولا من عن الجانب فاليراث جميعه يزول للزوجة ، هذا حكم
الزوجة مع زوجها » .

وان كانت المرأة هي المتروفاة وحكم زوجها في ميراثها كسحق حكمها
تماماً دون فرق^(١) .

ونص قانون العيلة البيزنطي وقانون الميراث المعمول به بـفلسطين :

« الطبقة الخاصة (وهي طبقة الوراثة) هي طبقة الزوج الحي او الزوجة
الحيّة اي طبقة الباقي من الزوجين في قيد الحياة فيتناول جميع التركة^(٢) .
وجاء في الحق المائلي الاربشندريت فوتيرس الحوري المادة ٣١١ : « للزوجة
في تركة زوجها ثلاث حالات وهذا بيان تلك الحالات ونصيبها في كل منها :
الحالة الثالثة مات (الزوج) عن زوجته و ليس من مدع حق الارث بترتبة
من تلك المراتب الآتفة الذكر فانتركة الخاصة جميعها للزوجة » .

وكل هذه النصوص مرتكزة على مبدأ واحد وهو مبدأ المساواة الحديث
الذي يعمل له في جميع اقطار العالم ، وظل هذا المبدأ يطبق في الشرق ،
وخصوصاً في لبنان الى ان قضت الحكومة اللبنانية بقترح دعاوى حصر الارث
من المحاكم المذهبية المسيحية ، اي الى ٦ شباط سنة ١٩٣٠ تاريخ المرسوم
الاشتراعي رقم ٦ ، ومن ذلك التاريخ اخذت المحاكم المدنية تتذبذب لجهلها
المبادئ التشريعية التي يتكسر عليها بيت مال المسلمين ، فإخطأ بعضها وقال
بوجود بيت المال واحاب البعض الآخر ، وقال باضمحلاله ، ولم تنظر واحدة

(١) انظر قانون الكنيسة القبطية ، ١٩٣٣ ، ص ٢٥

(٢) انظر القانون العيل البيزنطي المعمول فيه بـفلسطين ، ١٩٣٠ ، المادة ١٢٨

منها الى الحالة الاجتماعية ولا الى الموازين السابقة ، وبقيت تحتخط مدون وعي ، مع انه من المؤكد ان التركة ترد كاملة على احد الزوجين عند عدم وجود ورثة شرعيين .



رما اوجزناه اعلاه يظهر الكمل ذي بصيرة ان بيت مال المسلمين قد اضحل ثماً من مئات السنين في الدول الاسلامية عيشها ، ولبنان دولة لا دينية ليس له ، ولا يجوز ان يكون له بيت مال بالمعنى المقصود في الشرع الاسلامي . وبما ان بيت المال قد اندثر ، واجمت القوانين اللبنانية على عدم ذكره ، وشرط الارث وجود الوارث ، فلا يجوز باي حال الرد على بيت المال واما ما يقترنه بالحريظة ، فلا يمكنه ان يتناول شيئاً من التركة واحد الزوجين في قيد الحياة .

والضرورات الاجتماعية - وجميع المحرمات تسام بالضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات^(١) - تفرض الرد على احد الزوجين ، ولا يقال ان لبنان يطبق الاحكام الشرعية ، في الاحوال الشخصية ، وهذا شرع منزل ، لا يسر ، لان واضع الشرع نفسه قال : « انما انا بشر ، انتم اعلم بدينكم . » والوارث وتوزيعها تتفق بالمائل الدينية المحضة وجاء الخلفاء بعده ينفرون الاحكام مع الزمان ورتقي السكان ، تابعين التطور الاجتماعي ، واحتياج الناس في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، الى معاملات كانت ممنوعة .

وبالاسناد الى الحالة الاجتماعية الحاضرة ، يتوجب على السلطة تنظيم الوارث على اسس حديثة ينسارى فيها افراد الامة اللبنانية ، على ان يكون فيها حظ التمثيل ، ومنع من الارث الاخر والاخت في الرضاع ، ونفي الموالاة ونتائجها .

والتجدد الاجتماعي يستتبع تجديداً في القوانين ، ولا يعقل ان يبقى قانون توزيع الوارث على ما هو عليه ، لانه يوم وضع كان احدث القوانين ، وقد وضع اقوم كانوا يعيشون في البادية ، وكانت المدنية غير ما هي عليه اليوم ، والحياة الاقتصادية متأخرة ، والمدنية الحديثة تتبع قوانين حديثة .